

شيخ الإسلام ابن تيمية

- ٤ -

علاوة ثالثة

ترجيحه لمذهب السلف في أمر المعتقد

مترجم

يظن بعض الناس أن دعاة الإصلاح والتجديد ، لأمر الدين والتوحيد ، على أساس الكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف هذه الأمة ، إنما يحاولون إحياء الدين وإماتة ما عداه من علوم السلف وحضارتهم ، أو عدم الانتفاع بما تدعو إليه الحاجة من مخترعات الغربيين ومدنيتهم ، إن تعجب فعجب هذا الزعم الباطل ! إن سلفنا الصالح الذين نهتدي بهديهم ، وتقفوا أثرهم ، قد جعلهم الله هداة للناس في الدين والدنيا ، وأورثهم أرض كثير من الأمم القديمة وما عليها من علوم وآداب وصناعة وعمران ، ونحن نتلو أخبارهم ، وتقفوا آثارهم ، وإن لم نبلغ شأوهم ، ونستفيد من مستحدثات الأمم المماصرة ، كما استفاد سلفنا من مزايا الشعوب والأمم الفابرة .

أنا نحاول أن نكون أمة ذات مدنية عربية اسلامية ، لا شرقية ولا غربية ، أساسها الأخلاق والفضائل ، وميزانها إقامة العدل بين الخلائق ، وهذا الطراز الممتاز من المدنية تقبسه من نور العصور الذهبية للإسلام . ولقد ذاق الناس من ظلم المدنية الحديثة ما جعل أشد الناس إيماناً بها من قبل ، أشدهم بغضاً لها ، وكراهية للمبتدئين الظالمين من أهلها .

- ١١٢ -

واقدر كان شيخ الإسلام ابن نعيم ينصر مذهب السلف الصالح بأدلة عقلية ونقلية ، ويجادل إرجاع الناس إليه بكل الوسائل ، ويرى رأي إمام دار الهجرة مالك بن أنس من أنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها ، وهو رأي كل حكيم علم بداء الأمة ودوائها قديماً وحديثاً ، وقد ألف كتباً كثيرة كان معظمها يحوم حول هذه القضية ، وعقدت له عدة مناظرات في مصر والشام من أجلها ، وقد أثرتنا بعضها من قبل . وله رحمه الله في باب التوحيد الخالص ، المجرد عن شوائب الوثنية والبدع والزوائد ، كتب ورسائل ، بعضها طبع وبعضها لمّا يطبع ، وتقتصر الآن على ذكر ثلاثة منها مطبوعة : (١) كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري ، وهو علي بن يعقوب بن جبريل البكري الشافعي المصري (٦٧٣ - ٧٢٤) وترجمته في الشذرات (ج ٦ ص ٦٤) وهو ردّ على مسألة الاستغاثة بالخلوقين ، وقد خصه ابن كثير في تاريخه . (٢) كتاب الرد على الاخنائي المسمى بقاضي القضاة علم الدين بن شمس الدين (٦٦٤ - ٧٣٢) وترجمته في الشذرات أيضاً (ج ٦ ص ١٠٣) واسمه الرد على الاخنائي واستجاب زيارة خير البرية ، الزيارة الشرعية ، وهما مطبوعان معاً بمصر سنة ١٣٤٦ . (٣) قاعدة جليّة في التوسل والوسيلة ، وهو مطبوع بمصر أيضاً سنة ١٣٢٧ هـ . وفي طلائع الكتاب الأول مباحث جليّة في مدوني التفسير والحديث والسير والتاريخ ، والجرح والتعديل ، وذكر طائفة من الكتب المعتمدة ، وبيان ما اتسع فيه الكذب من فضائل الأعمال والأشخاص والأماكن والزمان ، وما سمعه شيخ الإسلام من جهالات بعض القضاة والمفتين والمدرسين وما رآه منهم . وقد حقق فيه أن لفظ (الاستغاثة في الكتاب والسنة وكلام العرب ، إنما هو مستعمل بمعنى الطلب من المستغاث به ، وأكثر ما يقال : ياغيث المستغيثين ، ومعناه المدرك عباده في الشدائد اذا دعوه ، وصريحهم ومخلصهم ، فلا يجوز للإنسان الاستعانة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله . (قال) : ولو كانت الاستغاثة

بعد الموت ثابتة ثبوتها في الحياة لطلب من النبي (ﷺ) أن يقوم بالإمامة في الصلاة ، والإمامة في الفزوة ، وإرسال البعوث ، وعقد الألوية ، والشعائر في الحرب ، وإقامة الحدود ، وإيصال الحقوق ، وقسم الموارث والفنائم ، والفيء والصدقات ، وتعليمهم ما يؤمرون به مما في القلوب من المعارف والأحوال ، أو ما يقوم بالأبدان من الأقوال والأعمال ، وإفتائهم فيما ينوبهم من المسائل ، والحكم بينهم فيما يتنازعون فيه من القضايا . . . فهذه الأمور التي كان مأموراً بها أمر إيجاب أو استحباب ، وكانت حقاً عليه للخلق انتهت بموته فلم يبق عليه منها شيء ، كما انتهى حق الله الذي أمره به (١) .

وأقول تأييداً لما ذكره شيخ الإسلام : ان الصحابة الكرام ، قد تناظروا بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام ، في أمر الخلافة ، وفي جمع القرآن ، وفي المارك الدائمة كوقعة الجمل وصفين والنهروان ؛ وتناظر الشيخان في قتال مانعي الزكاة ، وفي إرسال جيش أسامة ، ولم يستغيثوا به في هذه الشدائد ، ولا استفتوه في شيء منها ، وكل هذا معلوم من الدين والتاريخ بالضرورة ، ومن العقل والحس والوجدان بالبدهة ، فيجب رد ما يتجدد من الوقائع والحوادث الى الوحي المنزل ، وما عرف من صنن الصدر الأول للإسلام . ولو كان ترك وسائل النصر والظفر ، والاستنصار بغيره تعالى مفيداً لنا في شيء ، لكننا اليوم أسعد الأمم حالاً ، وأنعمها بالآ ، وأوفرها عزة وثروة وقوة ، ولكن تلك الخطة المعارضة للشرع والطبع والحس التي سلكها أولئك الناس لم تزد الأمة إلا نكالاً ووبالاً ، « قل ادعوا الذين زعمتم من دونه ، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ، أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ، ويرجون رحمته ويخشون عذابه ، ان عذاب ربك كان محذوراً » (٢) .

(١) ملغصه من ص ٨٣ و ٩١ و ١١٠ منه .

(٢) الاسراء : (٥٦ و ٥٧) .

ثم إن هذا المؤلف (البكري) قد جرى على عرف بعض العلماء المتأخرين الذين جعلوا الاستغاثة به (ﷺ) وبغيره في معنى التوصل الى الله تعالى بجاهه وبحقه ، كالسبي في شفاء السقام ، والقسطلاني في المواهب ، والسهمودي في خلاصة الوفا ، وابن حجر المكي في الجوهر المنظم وغيرهم . والمراد أنهم يسألون الله تعالى بحقه وجاهه أن تقضى حوائجهم ، وسيأتي بحث ذلك . أما الاستغاثة بأهل القبور أنفسهم بمعنى طلب الفوت منهم - أي زوال الشدة ، وتفريج الهم والكرب ، وفضاء سائر الحوائج ، فهذه استغاثة شركية ، لا تدخل في دائرة الأسباب والمسببات بحال ، بل هي توصل الغلاة والجهال في الحضرة والسفر ، والبر والبحر ، والعسر والبسر ، والفرج والشدة ، ونحن نجل أهل العلم والعقل والإيمان ، عن الوقوع في مثل هذا الطغيان والهديان .

وفي الكتاب الثاني لشيخ الإسلام (قاعدة جلية في التوصل والوسيلة) ما ملخصه: لفظ التوصل يراد به ثلاثة معان (أحدها) التوصل بطاعته (ﷺ) فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به . (والثاني) التوصل بدعائه وشفاعته ، وهذا كان في حياته ، ويكون يوم القيامة . (والثالث) التوصل به بمعنى الإقسام على الله بذاته ، والسؤال بذاته ، فهذا هو الذي لم يكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه ، لا في حياته ولا بعد مماته ، لا عند قبره ولا غير قبره ، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم ، وهذا هو الذي قال أبو حنيفة وأصحابه انه لا يجوز ، ونهوا عنه حيث قالوا: لا يسأل بمخلوق^(١) .

أقول إن التوصل في لغة الصحابة هو عبارة عن أقوال وأفعال وأحوال لم تجر سنة الله في صدورهم عن غير الأحياء بين أظهر الناس ، كتوصل عمر بالعباس في الاستسقاء ، فهو طلب للسقيا والدعاء والصلاة على طريقة معهودة في الشرع ، معروفة في كتب الحديث والفقهاء ، ومنها أن يخرج المتوصل به الى المصلى

(١) ص ١٢ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ١٧٦ منه .

ويخرج الناس معه ، فيستقي ويدعو مستقبلاً القبله ، ويجول رداءه ويصلي ركعتين ، ويخطب خطبتين ، أو نحوها من الهيئات الثابتة ، كما يعلم ذلك من سبب الأحاديث الصحيحة الواردة في الاستسقاء ، والتوصل به للسقيا على تلك الهيئة أو نحوها لا يمكن أن يكون من غير الأحياء .

ثم هنا مسألة مهمة وهي أن حقوق الرسل عليهم الصلاة والسلام ، وصالح الصالحين ، ليست من أعمال السائل التي يستحق عليها الجزاء ، ولا رابطة بينها وبين إجابة سؤاله ، فإذا قال الداعي : أسألك بحق فلان الصالح أن تقضي حاجتي فمعنى ذلك : اقض حاجتي لكون فلان صالحاً ، فأبي مناسبة بين قضاء حاجتك وصلاحه ؟ وإذا قلت بجاء فلان اغفر لي ، كان المعنى : طلب المغفرة لكون فلان ذا جاه ، وأي مناسبة بين جاهه ومغفرة ذنبك ؟ فصلاحه أو جاهه ليس منفيًا عنه لا في حياته ولا عند ربه ، ولا هو محل نزاع ، ولكن ليس من عملك الذي تستفيد أنت منه ، وتستحق الجزاء عليه ، وإنما العامل هو الذي يجني ثمرة عمله في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ، ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » .

ولو كان التوصل بعمل الصالحين يفيد المتفاعلين عن العمل لكان الأمر علينا معشر المسلمين ، إذ كان يمكننا أن نقول مثلاً : اللهم أزل ضعفنا ، وأمن خوفنا ، وانصرنا على عدونا بجاء سلفنا الصالح الذين جاهدوا في سبيلك لإعلاء كلمتك ، ففتحت لهم فتحاً ميبئاً ، ونصرتهم نصراً عزيزاً ، ربنا هب لنا من الملك والسلطان ، والعلم والعرفان ، والحضارة والعمران مثل ما وهبت لهم ، أقترى أنه تنفيذنا هذه التوسلات بجاء أسلافنا وقوتهم ، وسعة سلطانهم ، واستبجار عمرانهم ، ونحن قد تداعت علينا الأمم فجعلتنا مغنماً ، ونهباً مقسماً ! لا لا ، وإنما ننهض ونجدد إذا اهتدينا بهديهم وكان لنا مثل عملهم .

قال الامام ابن القيم رحمه الله : « وقد رتب الله سبحانه حصول الخيرات في

الدنيا والآخرة ، وحصول الشر في الدنيا والآخرة في كتابه على الأعمال ترتيب
الجزء على الشرط ، والمعامل على العلة ، والمسبب على السبب ، وهذا في القرآن
يزيد على ألف موضع . وقال أيضاً : وهكذا شأن التوصل الديني الأخروي .
وهكذا من وفقه الله وأطعمه رشده يدفع قدر العقوبة الأخروية بقدر التوبة
والإيمان والأعمال الصالحة ، قرب الدارين واحد ، وحكته واحدة ، لا يناقض
بعضها بعضاً ، ولا يبطل بعضها بعضاً ا هـ .

قلت : ويشهد له قوله تعالى : « ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا
مع الشاهدين » فهو توصل الى الله تعالى بالإيمان والاتباع . ومن أفضل أنواع
التوصل ما جعله الله تعالى دعاء للمؤمنين ، ورتب عليه غفران الذنوب ، وتكفير
السيئات ، والرفاة مع الأبرار ، فقال عز من قائل : « ربنا اننا سمعنا منادياً
ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ، ربنا فاغفر لنا ذنوبنا ، وكفر عنا سيئاتنا ،
وتوفنا مع الأبرار » وقال جل حكته : « الذين يقولون ربنا اننا آمنا فاغفر
لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار » فهذه الآيات الكريمة قد أرشدتنا الى التوصل اليه
تعالى بما شرعه من الإخلاص في الدعاء له وحده ، والإيمان بما أنزل من عنده ،
واتباع الرسول على الوجه الذي جاء به من عند ربه ، فتأمل كيف جعل ذلك
سبباً لمغفرة الذنوب ، والوقاية من النار ، والنظم في سلك الأبرار ، وأين هذا
التعليم الإلهي ، والتوصل الشرعي ، من المعامل التوسلية التي أنشأها المتدعة
لأنفسهم ولغيرهم ، وهم يصدرون منها كل حين من التوصلات المتدعة أنواعاً متنوعة
ما أنزل الله بها من سلطان « قل أنتم أعلم أم الله » ؟

وأما الكتاب الثالث - وهو الرد على الإخنائي - المسمى بقاضي القضاة ،
فسببه أن الإمام ابن تيمية قد أرسل اليه بعض أصحابه جزءاً أخبر أنه صنفه بعض
القضاة ، قد تكلم في المسألة التي انتشر الكلام فيها وهي السفر الى غير المساجد
الثلاثة كالسفر الى (مجرد) زيارة القبور هل هو حرام أو مباح أو مستحب ،

« وهي المسألة التي أجيبت فيها من مدة بضعة عشرة سنة بالقاهرة ، فأظهرها بعض الناس في هذا الوقت ظناً أن الذي فيها خلاف الإجماع ، وأن السفر مجرد قبور الانبياء والصالحين هو مثل السفر المستحب بلا نزاع ، وهو السفر إلى مسجد نبينا محمد (ﷺ) المتضمن لما شرعه الله من السفر إلى مسجده والصلاة فيه ، والسلام عليه ومحبه وتعظيمه ، وغير ذلك من حقوقه (ﷺ) في مسجده المؤسس على التقوى » اهـ .

أرسل إليه بعض أصحابه هذا الجزء وأقسم عليه ليكتب شيئاً يظهر فيه جهل مثل هؤلاء الذين يتكلمون في الدين بغير علم ، وليس في الفتوى القديمة التي اطلع عليها القاضي (وهي منشورة في هذا الرد) تحريم زيارة قبور الأنبياء ولا غيرهم ، ولا كان السؤال عن هذا ، وإنما فيه الجواب عن السفر إلى القبور ، وكتب الشيخ وفتاويه مشحونة باستحباب الزيارة ، وفي جميع مناسكه يذكر استحباب الزيارة . قال ابن نبيية : وأما من كان قصده السفر إلى مسجده وقبره معاً فهذا قد قصد مستحباً مشروعاً بالإجماع » . . . والجواب في السؤال كان عن سافر لا يقصد إلا زيارة القبور ، لا يقصد سفرًا شرعيًا كالسفر إلى مكة (أي المسجد الحرام) وإلى مسجد النبي (ﷺ) والمسجد الأقصى .

أقول : إن هذا الموضوع بأقسامه الثلاثة : الزيارة ، وشد الرحال ، والتوصل ، قد شغل الناس قرونًا طويلة ، وملا مئات المصنفات وألوف الصفحات ، وكنتم قد قدمت اقتراحًا إلى مؤتمر العالم الإسلامي الذي انعقد بمكة (١٣٤٤ هـ = ١٩٢٦ م) قربت فيه بين المذاهب المختلفة في المسائل الثلاث ، ووافق عليه الأعضاء المؤتمرون جميعًا ، وخلاصته :

١ - أن الزيارة الشرعية للأموات من دون شد الرحال ، ليس فيها مطعن ولا مقال ، وقد كان النبي يزور سكان البقيع ، وشهداء أحد ، ثم قلت : إن هذا المضمر عصر تأمر ملل ، واتفاق دول ، تخالف مصالحنا معشر العرب

والمسلمين ، وإن كثيراً من العوام والغلاة ، كما أعوزهم كشف البلاء ، أو تخفيف
الرجاء ، تركوا ما أمر الله به من إعداد القوة ، والأخذ بوسائل الدفاع ،
ولجؤوا الى قبور بعض الصالحين ، يستنجدون بهم للدفاع عنهم ، وبذلك قضى
على كثير من بلاد المسلمين ، قدره آلهذه المفاصد الدينية والدينية ، نوضح للناس
أن دعاء غير الله بكشف الضر ، يعدُّ عبادة لذلك الغير « فلا تدعوا مع الله
أحدًا » وفي الحديث (إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله)
فيستفاد من ذلك أن ليس في الإسلام إلا الأخذ بالأصناف المشروعة في جميع
المهمات ، والاستعداد لجميع الطوارئ والحادثات بقدر الاستطاعة .

٢ - إن مسألة شد الرحال إلى المساجد الثلاثة مفروغ منها ، وإن السفر
إلى ما عداها من المساجد ، أو مجرد زيارة القبور ، لم يعهد في الصدر الأول ،
ولم يقع من الأئمة الهداة ، وهل زيارة قبر النبي مشروعة وحدها فتشد الرحال
إليها كأداء العبادة في مسجده ؟ أم هي مشروعة تبعاً لأداء العبادة في المسجد ؟
في المسألة قولان ، ويوفق بينها بأن الصلاة في مسجد النبي وزيارته متلازمان ،
بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر ، كمسألة الفقير والمسكين والإيمان والإسلام
عند الفقهاء فلا يذكر أحدهما إلا ويراد معه الآخر ، وأن تكون النية موجهة
عند شد الرحال إلى أداء العبادة في المسجد ، ومعها زيارته ﷺ .

٣ - إن من استقرأ النصوص ، وصبر غورها ، ظهر له منها أن التوصل إليه
تعالى بالكلم الطيب ، والعمل الصالح هو المشروع ، وأنه هو الذي تنال به
خيرات الدنيا والآخرة ، قرب الدارين واحد ، وحكته فيهما واحدة كما قال
ابن القيم ، وفي طبعته كتابه : (الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي)
تحقيق بديع لهذا البحث ، وقد أورد له القواعد والشواهد الشرعية من القرآن
العظيم الذي أيد العقل والحس والفطرة وطبيعة البشر في ذلك ، ولما كان بعض
ظواهر النصوص يوم شمول التوصل بالذات والجاه أيضاً ، كانت المسألة خلافية ،

وكان فيها قولان لمثل الإمام أحمد بن حنبل ، وقد ورد : « اللهم اني أسألك بحق السائلين عليك وأسألك بحق ممثاي هذا » رواه احمد وابن ماجه ، وفي سنده عطية العوفي ، وهو ضعيف كما قالوا ، ولكن مناه صحيح ، فحق السائلين عليه الإجابة ، وحق الماشين الى المساجد الإجابة ، « وقال ربكم : ادعوني استجب لكم » فالسائلون يسألونه تعالى تحقيق ما وعدهم به ، وقد تفضل فجملة حقاً لهم عليه ، وتحقيق وعده هو من صفاته تعالى الفعلية ، وليس ذلك من محل النزاع في شيء .
ومن المؤسف جداً عدم الاهتمام بهدي الأنبياء والصالحين ، والاكتفاء بتشييد القبور ، وجعلها كلقصور والقلاع ، والصلاة عندها ، والطواف حولها ، ونذر النذور لسدنتها ، ويرحم الله حافظاً القائل :

أحيائنا لا يرزقون بدرهم وبألف ألف ترزق الأموات
من لي بحظ النائمين بحجرة قامت على أحجارها الصلوات

والواجب يتقاضى علماء الدين الخالص ، والعاملين للمدينة الصحيحة ، أن يتعاونوا على إنشاء معاهد علمية ، في الأقطار الشرقية والغربية ، تدعو الى الله على بصيرة ، ونصح العقائد والموائد ، وتزبل المهالك والمفاسد ، وتميد عهد الأئمة ، وتجدد معالم الأمة .

ومنصل البحث بما حققه شيوخ الإسلام : من وحدة الأديان ، وأخوة الرسل الكرام ، إن شاء الله .

محمد بهجة البيطار

(يتبع)

